٨ تكفي

مايكل أوستر جارد/بانوس للصور

إن الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية يُمكن بلوغها وفي متناول اليد ... إذا استطعنا تجديد القوة الدافعة للقيام بها.

وتشمل القوة الدافعة بذل جهد عالمي خاص لبناء العلم والتكنولوجيا في أشد البلدان فقرا.

بقلم جيفري د. ساكس
وجون و. ماكارثر

هذا العام

يشهد مرحلة بالغة الأهمية في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الفقر المدقع. خلال مؤتمر قمة الألفية الذي عقدته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠، اجتمع ما مجموعه ١٤٧ رئيس دولة وأقروا الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) المتمثلة في مواجهة الفقر المدقع بأبعاده المتعددة - قلة الدخل، والجوع، والمرض، وعدم وجود المأوى المناسب، والمنع – مع تعزيز التعليم والمساواة بين الجنسين واستدامة البيئة مع تحديد الغايات المستهدف تحقيقها للعام ٢٠١٥. وقد التزمت الأمم المتحدة باستعراض التقدم المحرز نحو الأهداف في عام ٢٠٠٥، وهي تدرك أنه بحلول هذا الوقت لن يتبقى سوى عقد واحد فقط على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs).

نحن الآن عند مفترق الخمس سنوات مدركين تماما: أن كثيراً من أشد مناطق العالم فقرا، خاصةً دول جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا، تبعد كثيرا عن تحقيق هذه الأهداف. ومع هذا، يظل بالإمكان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs). إن حياة مئات الملايين من الناس يمكن تحسينها بشكل مثير كما أن بالإمكان إنقاذ الملايين كل عام، ولكن في حالة واحدة فقط وهي أن يتخذ العالم خطوات جريئة في عام ٢٠٠٥.

في عام ٢٠٠٢ تم إطلاق مشروع الأمم المتحدة للألفية، وهو هيئة استشارية مستقلة تابعة للأمين العام كوفي عنان بهدف تحديد الخطوات العملية لتحقيق هذه الأهداف. في سياق عمل المشروع، اتضح أن ندرة الموارد المالية تمثل قيدا خطيرا في البلدان الأشد فقرا. إن زيادة التمويل المرتبط بتنظيمات حكم فاعلة في الدول منخفضة الدخل يمكن أن تحقق نتائج مثيرة.

ولحسن الحظ، فإن ما هو غال بدرجة ساحقة بالنسبة لأشد الفقراء فقرا هو رخيص بدرجة مثيرة بالنسبة للغني. إذن، فزيادة معونة التنمية الرسمية بما يصل مجموعه إلى بضعة أعشار فقط من واحد بالمائة من دخل الدول المانحة يمكن أن تخفض بدرجة هائلة معدل وفيات الأطفال، إذا ما تم بشكل صحيح توجيهها ودمجها في الاستراتيجيات الوطنية لتقليل الفقر. هذا التأثير ذاته يكون صحيحا في أبعاد الفقر الأخرى والتي تشمل الجوع، والافتقار إلى سبل الحصول على مياه الشرب المأمونة وتدابير الصحة العامة وأوضاع الأحياء الفقيرة في المناطق المدنية أو الافتقار إلى التعليم وتجدر الإشارة إلى أن إجراءات التدخل لخفض أحد أبعاد الفقر تساعد بشكل ثابت تقريبا في خفض الأبعاد الأخرى.

لقد حصلنا على وعد بزيادة المعونة اللازمة لتلبية الأهداف الإنمائية للألفية MDGs، وإن كنا لم نستلمها بعد. لقد اكتشف مشروع الأمم المتحدة للألفية أن المبلغ المطلوب هو تقريبا ضعف مبلغ الـ ٨٠ بليون دولار الذي وضعته الدول الغنية في ميزانيتها الحالية لمعونة التنمية،

الأهداف الإنمائية للألفية MDGs

١ تخفيض الفقر المدقع والجوع إلى النصف بالنسبة لعام ١٩٩٠.

٢ تحقيق التعليم الابتدائي الشامل.

٣ تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٤ تخفيض معدل وفيات الأطفال بمعدل الثلثين بالنسبة لعام ١٩٩٠.

٥ تحسين صحة الأمهات. ويشمل ذلك خفض معدل وفيات الأمهات بمعدل الثلاثة أرباع بالنسبة لعام ١٩٩٠.

٦ منع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ومرض الإيدز (HIV/AIDS) والملاريا وغيرهما من الأمراض.

٧ كفالة الاستدامة البيئية.

٨ إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

مع توجيه التمويل الزائد نحو إجراءات التدخل الحاسمة اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية MDGs في الدول النامية التي تديرها حكومة جيدة. هذا المبلغ الـ ١٦٠ بليون دولار قد يصل تقريبا إلى ٠,٥٪ من مجموع دخل الدول المانحة. أما لتلبية هذه الاحتياجات وكذلك الأولويات الأخرى غير الأهداف الإنمائية للألفية MDGs مثل المشاريع الإنسانية، وإعادة إعمار عراق ما بعد الحرب، وإغاثة متضرري إعصار تسونامي في المحيط الهندي، فيصبح المبلغ المعقول هو ٠,٧٪ من دخل الدول الغنية، وهو ما وعدت به الدول المانحة لفترات طويلة ولكن عدداً قليل منها هو الذي أوفى بوعده.

تتطلب أية إستراتيجية لتلبية "الأهداف" بذل جهد عالمي خاص لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية في أشد البلدان فقرا. يجب أن تركز هذه الجهود اهتمامها على تقوية مؤسسات التعليم العالي.

لماذا حالات القصور؟

منذ تم وضع الأهداف تفاوت الأداء بين الدول. فأجزاء كثيرة من العالم تحرز تقدما كبيرا جدا. حدثت تحسينات رائعة جدا في جميع أنحاء جنوب وشرق آسيا، حيث يعيش أكثر من نصف تعداد سكان العالم.

ولكن، هناك نسب تفاوت كبيرة. فدول جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا تمر بأزمة متفشية، حيث الفقر المدقع في ازدياد وكذلك ارتفاع معدل وفيات الأطفال والأمهات بدرجة فظيعة، وتغير المسار الذي يؤدي إلى إخفاق كثير من الدول في بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs). بالإضافة إلى هذا، أحرزت أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أفريقيا تقدما ضئيلا في خفض معدلات الفقر المدقع في السنوات الأخيرة. وحتى آسيا تظل موطن مئات الملايين من الناس الذين يعيشون في فقر مدقع.

وتخفق كافة الدول فعليا في تحقيق هدف الاستدامة البيئية، وتتباطأ أغلبها بشدة في بلوغ هدفي المساواة بين الجنسين وخفض معدل وفيات الأمهات.

حدد مشروع الأمم المتحدة الخاص بالألفية أربع فئات رئيسية لشرح أسباب إخفاق بعض المناطق في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) وأسباب عدم بلوغ بعض الأهداف في كل مكان تقريبا.

يكمن السبب الأول، ولا غرابة، في مشكلة فقر الحكومة.

يكمن السبب الثاني في الوقوع في شرك دوامة الفقر التي يكون فيها الفقراء على درجة شديدة من الفقر حتى أنهم لا يستطيعون القيام بالاستثمارات اللازمة للتغلب على الجوع والمرض والبنية التحتية غير الملائمة ونتيجة لذلك يعجزون عن تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

وثالثا، تخفق بلدان كثيرة في تحقيق البعض على الأقل من الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) بسبب وجود أزقة فقيرة دائمة.

ورابعا، بعض الأهداف لا يتم بلوغها في أي مكان تقريبا بسبب الإهمال السياسي لها، حيث أن صناع السياسات لا يدركون هذه التحديات، أو يجهلون ما يجب عليهم فعله، أو يهملون القضايا العامة الأساسية.

تسخير العلم والتكنولوجيا

إذا كانت الإدارة الحكومية صائبة فالوسيلة الرئيسية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) تكمن في زيادة الاستثمارات في القطاعات والمناطق المستهدفة. بعض الإنجازات الأساسية الحقيقية يمكن تحقيقها، إذا أمكن تنفيذ التكنولوجيات الحالية، على نطاق واسع، في أشد مناطق العالم فقرا. العلم النافع والخبرة العملية حددتا التقنيات الرئيسية التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة إنتاج الطعام، ومكافحة الأمراض، وزيادة سبل الحصول على البنية التحتية الأساسية مثل مياه الشرب المأمونة.

عندما يتم تهيئة هذه الاستثمارات الأساسية بشكل مناسب، يصبح الأمر أكثر سهولة بالنسبة للقطاع الخاص لأن يزدهر ويجذب الاستثمارات الأجنبية ويُحسن اقتصاد البلد، ومن ثم يخلق فرص العمل وبالتالي يزيد من الإيرادات.

تمكن ضروب التقدم التي يحرزها العلم والتكنولوجيا المجتمع من حشد مصادر جديدة للطاقة والمواد، ومكافحة المرض، وإنتاج المحاصيل، وجمع ونشر المعلومات، ونقل الناس والبضائع بسرعة وسلامة أكبر، وتنظيم الأسرة حسب الرغبة، وغير ذلك كثير. ولكن هذه التقنيات ليست مجانية. فهي ثمار استثمارات اجتماعية ضخمة تم استثمارها في التعليم والاكتشافات العلمية والمشاريع التقنية المستهدفة. يقوم كل بلد غني ومرتفع الدخل باستثمارات عامة وخاصة بهدف تعزيز قدراته العلمية والتكنولوجية.

أما البلدان الفقيرة فقد كانت ولا تزال تقف إلى حد بعيد موقف المتفرج أو هي، على أفضل تقدير، المستهلك لضروب التقدم التكنولوجي الذي ينتجه العالم ذو الدخل المرتفع. كان لدى الدول النامية ميل لعدم امتلاك المجتمعات العلمية والتكنولوجية الضخمة. وبسبب النقص المتواصل من الاعتمادات المالية الممنوحة لهم، يهاجر علماء ومهندسو تلك الدول للبحث عن وظيفة مرضية في مجال البحث العلمي والتنمية. وعلاوة على ذلك، تركز الشركات الخاصة أنشطة ابتكاراتها على مشكلات ومشاريع الدول المرتفعة الدخل، حيث من المحتمل أن يكون العائد المالي مناسبا.

تتطلب أية استراتيجية لبلوغ "الأهداف" بذل جهد عالمي خاص لبناء القدرات العلمية والتكنولوجية في أشد البلدان فقرا. يجب أن تركز هذه الجهود اهتمامها على تقوية مؤسسات التعليم العالي. ويجب أيضا بذل الجهود لتوجيه البحث والتنمية نحو التحديات الخاصة

القضاء على الفقر بالدرجة الأولى

يعيش غالبية سكان العالم في درجات متفاوتة من الفقر. والفقر هو بالدرجة الأولى العيش بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم. وهناك ١١٠٠ مليون نسمة يعيشون بهذا المستوى. يموت الآلاف يوميا من الجوع والمرض واليأس. ولو زاد دخلهم دولارا واحدا فقط في اليوم لرفع مستواهم ولحصلوا على فرصة ضئيلة للنجاة.

يقيس البنك الدولي الفقر باستخدام مقياس إحصائي معقد. يستخدم الأستاذ الجامعي جيفري ساكس هذا المقياس في كتابه **"نهاية الفقر"**. إن متوسط الدخل كدولار واحد في اليوم للشخص، قياسا بما يعادله في القوة الشرائية، يعني فقراً مدقعاً أو مطلقاً. هناك فئة أخرى - بمتوسط دخل يتراوح بين دولار ودولارين في اليوم - وتستخدم في قياس الفقر المتوسط. والمقياس الثالث هو الفقر النسبي، وهو الذي ينطبق على مختلف مستويات الفقر في مختلف البلدان. وهو يقاس بوجه عام كمستوى دخل الأسرة بالنسبة لمتوسط الدخل القومي.

في عام ٢٠٠١، قدَّر البنك الدولي أن نحو ١,١ بليون نسمة - وهم أشد الفقراء فقرا - كانوا يعيشون في فقر مدقع بعد أن انخفض عددهم من ١,٥ بليون نسمة في عام ١٩٨١. وهناك ١,٦ بليون نسمة آخرين - وهم "الفقراء" - يعيشون في فقر متوسط. وبالإجمال، يشكل الفقراء والفقراء الشديدو الفقر نحو ٤٠٪ من الجنس البشري، وذلك بحسب جيفري ساكس.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية قد يضع العالم على الطريق للقضاء على الفقر المدقع.

الناس الواقعون في شرك الفقر المدقع

هم الناس الذين يعيشون بأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم (وهم بالملايين)

تنخفض معدلات الفقر ولكن التقدم يتفاوت. ففي الدول النامية، انخفض الفقر المدقع في عام ١٩٩٠ من ٢٨٪ إلى ٢١٪. وفي خلال نفس الفترة الزمنية، ازداد عدد السكان بنسبة ١٥٪ إلى ٥ بليون نسمة، مخلفين ١,١ بليون نسمة يعيشون في فقر مدقع. وإذا ما تم الإبقاء على معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية، فسوف ينخفض الفقر العالمي بنسبة ١٠٪ - وهو نجاح مذهل. إلا أن مئات الملايين من الناس سيظلون واقعين في شرك الفقر - وبصفة خاصة في دول جنوب الصحراء الكبرى بأفريقيا وفي جنوب آسيا.

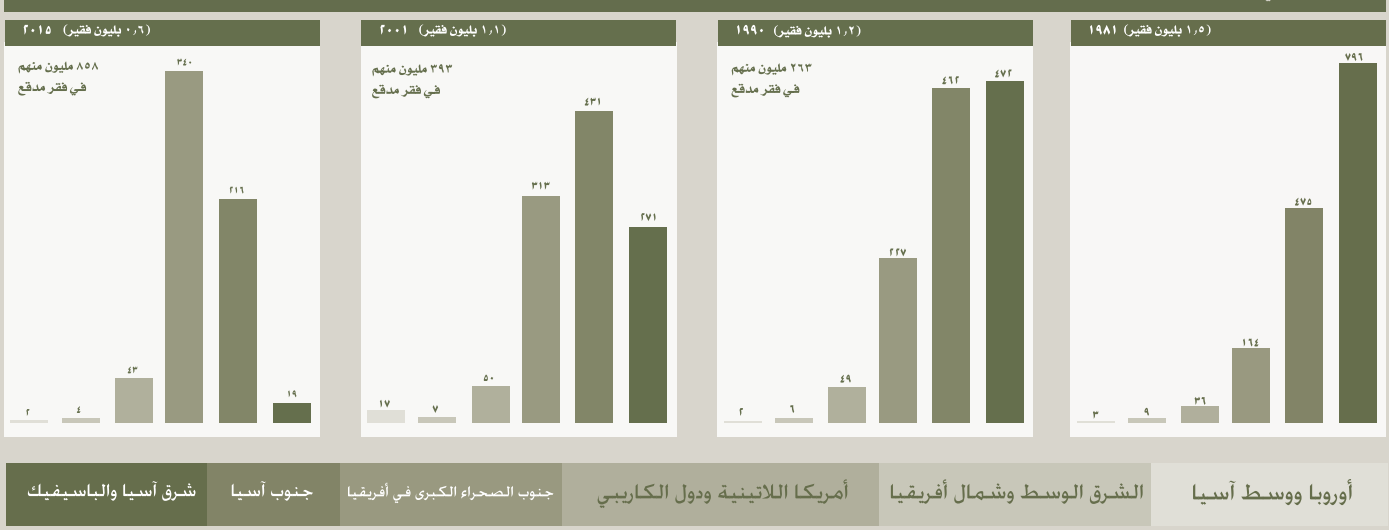

المصدر: مؤشرات التنمية الدولية، تقديرات هيئة مساعدي البنك الدولي، ٢٠٠٥

التي تواجه الفقراء في تدني أوضاعهم المتعلقة بالمرض والمناخ والزراعة والطاقة والبيئة.

هناك إمكانيات نجاح فعلية لتطوير لقاحات وأدوية ضد الملاريا، وفيروس نقص المناعة البشري/ ومرض الإيدز، والسل، وغيرها من الأمراض الفتاكة في الدول النامية. والقيام بتحسين منتجات الصحة الجنسية والإنجابية - التي تشمل مبيدات الجراثيم والميكروبات، ووسائل منع الحمل للسيدات ووسائل منع الإنجاب للرجال - يمكن أن يزيد من استعمالها. والقيام بتحسين أنواع المحاصيل الزراعية وأنظمة الحصد يمكن أن يزيد من إنتاج الطعام بالزراعة التي تعتمد على الأمطار. والقيام بوضع نظام دقيق لمراقبة البيئة والتنبؤ بأحوال الطقس يمكن أن يسهم في التركيز على الإجراءات التي لها أكبر أثر إيجابي. وكثيرة هي الأمثلة الأخرى.

يدعو مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة إلى استهداف التنمية العلمية والتكنولوجية في المجالات ذات الأولوية القصوى، والتي ستصل إلى ٧ بليون دولار أمريكي كل عام في موعد أقصاه ٢٠١٥. وبالإمكان تخصيص ٤ بلايين دولار للصحة العامة، متبعين في ذلك توصيات لجنة منظمة الصحة العالمية الخاصة بـ "علم الاقتصاد الشامل والصحة". سيتم تخصيص (١) بليون دولار للزراعة وتحسين إدارة الموارد الطبيعية

بأكثر من ضعف الميزانية الحالية للمجموعة الاستشارية الخاصة بالأبحاث الزراعية الدولية (CGIAR). وسيخصص تقريبا بليون دولار آخر لتحسين تكنولوجيات الطاقة، ولربما كانت هناك حاجة لبليون دولار للحصول على فهم أفضل لتغييرات المناخ.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية MDGs قد يضع العالم على طريق القضاء على الفقر المدقع. وهذا الإنجاز سيكون له أهمية بالغة في الأمن العالمي.

يجب تخصيص جزء من إستراتيجية القضاء على الفقر لتقديم الدعم المناسب للمؤسسات الدولية المتخصصة مثل المجموعة الاستشارية الخاصة بالأبحاث الزراعية الدولية (CGIAR)، ومنظمة الصحة العالمية (WHO) ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

عالم أفضل، ومختلف

كم سيكلف تحقيق الأهداف؟ ما النصيب الذي يمكن تحمله من إجمالي التكاليف من خلال زيادة الموارد الوطنية وما الذي يجب أن تقدمه الجهات المانحة؟ يمكن الإجابة على هذه الأسئلة بشكل صحيح فقط من خلال إجراء تقييمات مفصلة للاحتياجات التي يجب البدء فيها على مستوى الدول.

وكمحاولة أولى في ذلك، فقد تعاون مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة مع منظمات الأبحاث المحلية لإعداد تقييمات الاحتياجات الخاصة بالأهداف الإنمائية للألفية في خمس دول بهدف تحديد الاحتياجات الخاصة بالبنية التحتية، والموارد البشرية، والاحتياجات المالية. ووجدنا أن غانا على سبيل المثال طلبت استثمارات عامة سنوية من أجل الأهداف الإنمائية للألفية يصل مجموعها إلى ٨٠ دولار للشخص في عام ٢٠٠٦ (بالمقارنة مع ٤٠ دولار للشخص تم إنفاقها في عام ٢٠٠٢)، وسوف تزيد إلى ١٢٤ دولار في عام ٢٠١٥. وتظهر تقييمات الاحتياجات الخاصة بالدول الأخرى المتدنية الدخل مبالغ مماثلة من الاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية MDGs.

وكما ذكرنا من قبل، يجب أن تلتزم الدول المانحة بتقديم ٠,٧٪ من إجمالي دخلها القومي لتحقيق هذه الأهداف. هذه المضاعفة للمعونة الرسمية السنوية للتنمية تبدو ضعيفة بالنسبة لثروة الدول المرتفعة الدخل - والميزانية العسكرية العالمية التي تقدر بـ ٩٠٠ بليون دولار أمريكي في السنة.

إن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية MDGs سوف يأتي بفوائد عظيمة في جميع أنحاء العالم. في حال تحققت هذه الأهداف في خلال العشر سنوات القادمة:

سيتم انتشال أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة من الفقر في عام ٢٠١٥؛

لن يعاني أكثر من ٣٠٠ مليون نسمة من الجوع بعد ذلك؛

سيقل عدد لأطفال الذين يموتون قبل عيد ميلادهم الخامس بنحو ٣٠ مليون طفل، وسيقل عدد الأطفال الذين يموتون بالمقارنة بالمسار المنحدر لعدد وفيات الأطفال بنحو ٢٠ مليون طفل. سيتم إنقاذ أكثر من ٢ مليون أم.

ستكون مياه الشرب المأمونة سهلة المنال لنحو ٣٥٠ مليون نسمة آخرين، وستقدم مزايا خدمات الصحة العامة الأساسية لـ ٦٥٠ مليون نسمة، مما يمكنهم من العيش في حياة أكثر صحة وكرامة.

سينقلب اتجاه التدهور البيئي.

سوف تحيا المزيد من مئات الملايين من النساء والفتيات حياتهن في حرية بقدر أوفر من الأمن وإتاحة الفرص.

إن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) قد يضع العالم على طريق القضاء على الفقر المدقع، وسيكون لهذا الإنجاز أهمية بالغة بالنسبة للأمن الدولي - كما أقر بذلك تقرير الأمين العام للأمم المتحدة "في جو من الحرية أفسح".

سيجتمع قادة العالم في الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٥ لاستعراض مدى التقدم الذي تم إحرازه بشأن "إعلان الألفية". وهم مطالبون بتأكيد التزاماتهم بسلسلة من الإجراءات الخاصة بهدف وضع الأساس لعقد من النمو السريع والتحسينات الاجتماعية في أشد مناطق عالمنا فقراً.

لضمان النجاح في عام ٢٠٠٥، يجب أن يبدأ العالم في بناء القدرات وتحسين السياسات وتقديم الاستثمارات اللازمة لبلوغ تلك الأهداف.

وباتخاذ إجراء عاجل، يمكننا أن ندخل وسوف ندخل عقداً من الطموح والإنجازات الكبيرة للقضاء على الفقر.

جيفري ساكس هو مدير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة، الذي يقع مقره في مدينة نيويورك. وهو أيضا مدير معهد الأرض في جامعة كولومبيا، ومؤلف كتاب "نهاية الفقر"، الذي نشر في عام ٢٠٠٥، والذي يفصل فيه الاحتمالات الاقتصادية للقضاء على الفقر.
البريد الإلكتروني: Jeffrey.sachs@unmillenniumproject.org

جون و. ماكارثر هو مدير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة ويعمل في الوقت نفسه مدير امساعدا في معهد الأرض.
البريد الإلكتروني: John.mcarthur@unmillenniumproject.org

خلال العام الماضي، اشترك قادة قوة مهام مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة في تأليف سلسلة مقالات عن مشروع الألفية في صحيفة "المشرط"، وهي صحيفة طبية بريطانية وموقعها الإلكتروني هو www.thelancet.com. لمعرفة المزيد، قم بزيارة الموقع www.unmillenniumproject.org